Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 279-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Money Laundering and Its Implications for Libyan National Security: A Study of the Political and Economic Dimensions

Khaled Ibrahim Ramadhan[*1] , Abdulrraziq Miftah Basheer Ahmoudah[2], Khairi Jebril Mohamed Othman[3]
[1,2,3] Faculty of Economics, ELmergib University, Libya
[*] **Email (for reference researcher):** kiaborgiga@elmergib.edu.ly

غسيل الأموال وانعكاساته على الأمن القومي الليبي: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية

خالد إبراهيم ابورقيقة[*1] ، عبدالرزاق مفتاح بشير احمودة[2] ، خيري جبريل محمد عثمان[3]
[1,2,3] كلية الاقتصاد ، جامعة المرقب،ليبيا

تاريخ الاستلام: 28-04-2026، تاريخ القبول: 09-06-2026، تاريخ النشر 23-06-2026

Abstract
In light of the rapid transformations taking place in the contemporary world, and the accompanying cross-border threats that have gone beyond traditional military dimensions, money laundering has emerged in Libya as a complex issue that directly affects the stability of the state and the foundations of Libyan national security. This phenomenon is no longer merely a financial crime; rather, it has become a multifaceted threat in which economic, political, and security dimensions overlap, negatively affecting the ability of the Libyan state to maintain stability and protect its national interests.
This study aims to analyze the phenomenon of money laundering and to identify its implications for Libyan national security, with a focus on the political and economic dimensions, as these are among the areas most affected by this phenomenon in the Libyan context. The study proceeds from the problem that money laundering in Libya is no longer confined to legitimizing illicit funds; instead, it has become a strategic threat by weakening the Libyan economy, distorting the financial structure, undermining the efficiency of state institutions, and creating a favorable environment for the spread of corruption and organized crime.
The study assumes that money laundering represents a complex threat to Libyan national security, given its links to corruption networks and transnational crime, as well as its ability to penetrate Libya's economic and political structures and affect the core functions of the state. The importance of this study lies in providing an analytical approach within the field of political science to understand the nature of this non-traditional threat in Libya, while emphasizing that confronting it should not be limited to legal and regulatory measures alone. Rather, it requires comprehensive policies based on strengthening good governance, supporting transparency, developing institutional frameworks, and activating international cooperation in a manner that serves the protection of the Libyan state.
The study concludes that money laundering constitutes a real threat to Libyan national security because of the economic, political, and institutional imbalances it creates within Libya. Therefore, combating it is a strategic necessity for protecting the stability of the Libyan state, enhancing its ability to address emerging threats, and safeguarding its national security in its various dimensions.

Keywords: Money Laundering, Libyan National Security, Political Dimensions, Economic Dimensions, Corruption, Organized Crime, Libya.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 279-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

الملخص

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وما رافقها من تهديدات عابرة للحدود تجاوزت الأبعاد العسكرية التقليدية، برزت ظاهرة غسيل الأموال في ليبيا بوصفها من القضايا المعقدة التي تمس بصورة مباشرة استقرار الدولة ومقومات الأمن القومي الليبي. فلم تعد هذه الظاهرة مجرد جريمة مالية، بل أضحت تهديدًا مركبًا تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما ينعكس سلبًا على قدرة الدولة الليبية على حفظ الاستقرار وحماية مصالحها الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة غسيل الأموال وبيان انعكاساتها على الأمن القومي الليبي، مع التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي، باعتبارهما من أكثر المجالات تأثرًا بهذه الظاهرة في السياق الليبي. وتنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أن غسيل الأموال في ليبيا لم يعد يقتصر على إضفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة، بل أصبح يشكل تهديدًا استراتيجيًا من خلال إضعاف الاقتصاد الليبي، وتشويه البنية المالية، وتقويض كفاءة مؤسسات الدولة، وتهيئة بيئة مواتية لانتشار الفساد والجريمة المنظمة.

وتفترض الدراسة أن غسيل الأموال يمثل تهديدًا مركبًا للأمن القومي الليبي، بالنظر إلى ارتباطه بشبكات الفساد والجريمة العابرة للحدود، وقدرته على التغلغل في البنى الاقتصادية والسياسية الليبية، والتأثير في وظائف الدولة الأساسية. وتبرز أهمية الدراسة في تقديم مقاربة تحليلية ضمن حقل العلوم السياسية لفهم طبيعة هذا التهديد غير التقليدي في ليبيا، والتأكيد على أن مواجهته لا ينبغي أن تقتصر على التدابير القانونية والرقابية فقط، بل تستلزم سياسات شاملة تقوم على تعزيز الحوكمة الرشيدة، ودعم الشفافية، وتطوير الأطر المؤسسية، وتفعيل التعاون الدولي بما يخدم حماية الدولة الليبية.

وتخلص الدراسة إلى أن غسيل الأموال يشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي الليبي، بما يترتب عليه من اختلالات اقتصادية وسياسية ومؤسسية داخل ليبيا، الأمر الذي يجعل مكافحته ضرورة استراتيجية لحماية استقرار الدولة الليبية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات المستجدة، وصون أمنها الوطني في أبعاده المختلفة.

الكلمات المفتاحية : غسيل الأموال، الأمن القومي الليبي، الأبعاد السياسية، الأبعاد الاقتصادية، الفساد، الجريمة المنظمة، ليبيا.

المقدمة

تُعدّ جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية المعاصرة، لما لها من آثار عميقة تتجاوز الجانب المالي لتصل إلى البنية السياسية والأمنية للدولة، إذ تسهم في إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال وإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية الرسمية بما يهدد الاستقرار المؤسسي ويضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها القانونية والرقابية (حمزة، 2019، ص. 22) كما أن غسل الأموال لم يعد مجرد نشاط مالي غير مشروع، بل أصبح ظاهرة مركبة ترتبط بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب والفساد، وهو ما يجعلها تهديدًا مباشرًا للأمن القومي بمختلف مستوياته (سفر، 2006، ص. 27).

ويُقصد بالأمن القومي حماية الدولة لمقوماتها الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، ومن هذا المنطلق فإن غسل الأموال يمثل خطرًا استراتيجيًا لأنه يزعزع الاقتصاد الوطني، ويغذي الفساد، ويمنح الشبكات الإجرامية قدرة أكبر على التغلغل في مؤسسات الدولة (بلقزيز، 1989، ص. 41)

وفي الحالة الليبية، تزداد خطورة هذه الظاهرة بسبب تعقد الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما قد يتيح بيئة مناسبة لانتشار الأنشطة المالية غير المشروعة، ويؤثر في قدرة المؤسسات الرسمية على الرقابة والضبط، فضلًا عن انعكاساته على الاستقرار العام للدولة (عبد الله، 2018، ص. 54)

وتتمثل الانعكاسات الاقتصادية لغسل الأموال في إضعاف الثقة في النظام المالي، وتشويه آليات السوق، وإرباك السياسات النقدية، وتقليل فرص الاستثمار المشروع، بالإضافة إلى توجيه الأموال نحو أنشطة غير إنتاجية بما يضر بمسار التنمية الاقتصادية (المرجان وآخرون، 2021، ص. 52).

أما سياسيًا، فإن غسل الأموال قد يسهم في تقوية شبكات المصالح غير المشروعة، وتوسيع نطاق الفساد، والتأثير في القرار العام، بما ينعكس سلبًا على هيبة الدولة وشرعيتها ومؤسساتها الوطنية، وهو ما يجعل مواجهته ضرورة أمنية وسياسية واقتصادية في آن واحد (الشقير، 2023، ص. 24).

كذلك أسهم التطور التقني والرقمي في منح هذه الجرائم أدوات أكثر تعقيدًا في الإخفاء والتحويل والتمويه، الأمر الذي يفرض على الدول تطوير آلياتها الرقابية والتشريعية والتقنية لمواجهة هذا النوع من التهديدات المستجدة (سميث وهلال، 2026، ص. 38)

وعليه، فإن دراسة غسل الأموال وانعكاساته على الأمن القومي الليبي تكتسب أهمية بالغة، لأنها تسلط الضوء على أحد أخطر التهديدات التي تمس استقرار الدولة الليبية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتساعد في فهم طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه الجريمة وسبل الحد منها (أستول وآخرون، 2024، ص. 21).

مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من تنامي ظاهرة غسيل الأموال على المستويين المحلي والدولي، وما ترتب عليها من آثار لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتشكل تهديدًا مباشرًا وغير مباشر للأمن القومي للدولة. فغسيل الأموال لم يعد مجرد نشاط مالي غير مشروع يهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من جرائم مختلفة، بل أصبح ظاهرة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مركبة ترتبط بالجريمة المنظمة والفساد وتمويل الأنشطة غير المشروعة، بما يسهم في إضعاف الاقتصاد الوطني، وتقويض كفاءة المؤسسات، والتأثير في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتتحدد مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين غسيل الأموال والأمن القومي، وبيان الكيفية التي تسهم بها هذه الظاهرة في إحداث اختلالات سياسية واقتصادية تمس قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية والحفاظ على استقرارها الداخلي. ومن ثم، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر ظاهرة غسيل الأموال في الأمن القومي، وما أبرز انعكاساتها على البعدين السياسي والاقتصادي للدولة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بغسيل الأموال، وما أبرز خصائصه ومصادره؟
2. ما مفهوم الأمن القومي في إطاره السياسي والاقتصادي؟
3. كيف يؤثر غسيل الأموال في الاقتصاد الوطني ومؤسساته المالية؟
4. ما انعكاسات غسيل الأموال على الاستقرار السياسي وفاعلية مؤسسات الدولة؟
5. ما السبل الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة وتعزيز قدرة الدولة على مواجهتها؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1. التعرف إلى مفهوم غسيل الأموال وبيان خصائصه وأبعاده المختلفة.
2. توضيح مفهوم الأمن القومي، مع التركيز على البعدين السياسي والاقتصادي.
3. تحليل العلاقة بين غسيل الأموال والأمن القومي.
4. بيان الآثار السياسية المترتبة على غسيل الأموال، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي وهيبة الدولة وفاعلية مؤسساتها.
5. الكشف عن الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال، ولا سيما في ما يتعلق بإضعاف الاقتصاد الوطني وتشويه الأسواق والنظام المالي.
6. إبراز خطورة غسيل الأموال بوصفه تهديدًا غير تقليدي للأمن القومي.
7. تقديم تصور عام حول الآليات المناسبة للحد من هذه الظاهرة ومواجهتها.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا حيويًا يجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي ضمن إطار العلوم السياسية، ويعالج إحدى الظواهر المعاصرة التي باتت تشكل تهديدًا متزايدًا للأمن القومي. ويمكن بيان أهمية البحث من خلال الآتي:

أولًا: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للبحث من مساهمته في إثراء الأدبيات الأكاديمية التي تتناول العلاقة بين الجريمة المالية والأمن القومي، ومن محاولته تقديم معالجة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال من منظور العلوم السياسية، بما يساعد على فهم أعمق للتهديدات غير التقليدية التي تواجه الدولة الحديثة.

ثانيًا: الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية للبحث في إبراز المخاطر المترتبة على غسيل الأموال وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يمكن أن يفيد صناع القرار والجهات المختصة في وضع سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية لمكافحة هذه الظاهرة، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والرقابية ذات الصلة.

منهج البحث

اعتمد البحث إلى **المدخل التحليلي** في تفسير العلاقة بين غسيل الأموال والأمن القومي، من خلال الربط بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بهذه الظاهرة، وبيان أثرها في الاستقرار الداخلي، وكفاءة المؤسسات، وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات غير التقليدية.

وفي حدود الحاجة، يمكن الاستئناس بـ **المنهج الاستنباطي** في استخلاص النتائج العامة من الأدبيات والنظريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بما يسهم في الوصول إلى فهم أكثر شمولًا لطبيعة الظاهرة وآثارها.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن غسيل الأموال يمثل تهديدًا مركبًا للأمن القومي، لما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي وفاعلية مؤسسات الدولة.

الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات العربية موضوع غسيل الأموال من زوايا متعددة، تراوحت بين المعالجة القانونية، والتحليل الجنائي، والدراسة الأمنية، في حين ركزت بعض الأدبيات الأخرى على مفهوم الأمن القومي ومصادر تهديده في سياق الدولة العربية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن خلال مراجعة عدد من الدراسات والمراجع ذات الصلة، يتضح أن موضوع غسيل الأموال قد حظي باهتمام ملحوظ، سواء بوصفه جريمة مالية منظمة أو بوصفه تهديدًا يتجاوز البعد الاقتصادي ليصل إلى المجالين السياسي والأمني.

تُعد دراسة أحمد سفر ،جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية، من المراجع العربية المباشرة في هذا المجال؛ إذ ركزت على التأصيل القانوني والتشريعي لجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البيئة العربية، وعرضت مفهوم الجريمة وخصائصها ومراحلها وأسس مكافحتها في التشريعات العربية. وتنبع أهمية هذا المرجع من كونه يقدم إطارًا قانونيًا منظمًا لفهم الظاهرة، إلا أن تركيزه الأساسي ينصرف إلى الجانب التشريعي والقانوني أكثر من اهتمامه بتحليل الانعكاسات السياسية والأمنية لغسيل الأموال على بنية الدولة والأمن القومي.

أما دراسة هيثم عبد الرحمن البقلي ،غسيل الأموال كإحدى صور الجريمة المنظمة: بين الشريعة والقانون المقارن، فقد تناولت غسيل الأموال بوصفه أحد أنماط الجريمة المنظمة، مع إبراز علاقته بالبنى الإجرامية المعقدة، ومقارنته بين الرؤية القانونية الوضعية والرؤية الشرعية. وتمثل هذه الدراسة إضافة مهمة من حيث ربط غسيل الأموال بالجريمة المنظمة، وهو ما يثري الفهم النظري للظاهرة، غير أن معالجتها تظل أقرب إلى الإطار القانوني والجنائي المقارن، دون توسع كافٍ في تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية للظاهرة في سياق الأمن القومي.

وفيما يتعلق بموضوع الأمن القومي، يقدم كتاب عبد الإله بلقزيز ،الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية، معالجة فكرية وسياسية لمفهوم الأمن القومي ومصادر تهديده ووسائل حمايته، ويُعد من المراجع المهمة في تأصيل المفهوم داخل حقل العلوم السياسية. كما يكتسب المرجع أهميته من كونه يوسع فهم الأمن القومي ليشمل أبعادًا متعددة تتجاوز البعد العسكري الضيق. ومع ذلك، فإن هذا المرجع لا يعالج غسيل الأموال بصورة مباشرة، وإنما يفيد أساسًا في بناء الإطار المفاهيمي والنظري المتعلق بالأمن القومي ومصادر تهديده.

ومن أقرب الدراسات إلى موضوع البحث دراسة محمد علي عبد الله ،جريمة غسيل الأموال وأثرها على الأمن القومي، وهي رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة أم درمان الإسلامية سنة 2018، وتكتسب أهميتها من تناولها المباشر للعلاقة بين غسيل الأموال والأمن القومي. وتشير بيانات الفهرسة المتاحة إلى عنوان الدراسة وبياناتها الجامعية بوضوح، ما يؤكد صلتها الوثيقة بموضوع البحث. وتفيد هذه الدراسة في دعم التأسيس العام للعلاقة بين الظاهرة والأمن القومي، إلا أن البحث الحالي يسعى إلى التوسع في إبراز البعدين السياسي والاقتصادي على نحو أكثر تركيزًا داخل إطار العلوم السياسية.

ومن خلال استعراض هذه الدراسات، يتبين أن معظم الأدبيات العربية السابقة قد انشغلت إمّا بالجانب القانوني والتشريعي لجريمة غسيل الأموال، وإمّا بالتأصيل النظري لمفهوم الأمن القومي ومصادر تهديده، في حين ظل الربط التحليلي المباشر بين غسيل الأموال والأمن القومي، خصوصًا من منظور سياسي-اقتصادي، محدودًا نسبيًا. وتتمثل الفجوة التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في تقديم دراسة تجمع بين تحليل غسيل الأموال باعتباره ظاهرة مالية إجرامية، وبين بحث انعكاساته على الأمن القومي من زاوية العلوم السياسية، مع التركيز على أثره في الاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات، والأمن الاقتصادي، وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات غير التقليدية .

ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب. فهي لا تقف عند حدود التحليل القانوني لغسيل الأموال، ولا تكتفي بالتناول النظري العام لمفهوم الأمن القومي، بل تسعى إلى الربط بينهما في إطار تحليلي واحد ينتمي إلى حقل العلوم السياسية. كما أنها تركز بصورة خاصة على الانعكاسات السياسية والاقتصادية لغسيل الأموال، بما يبرز أثره في الاستقرار الداخلي، وفاعلية مؤسسات الدولة، وسلامة البنية الاقتصادية، وهو ما يمنح الدراسة طابعًا أكثر شمولًا واتصالًا بالإشكاليات المعاصرة للأمن القومي.

يمكن تقسيم عنوان الدراسة : إلى **ثلاثة محاور رئيسية** على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لغسيل الأموال والأمن القومي.

المحور الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية لغسيل الأموال على الأمن القومي.

المحور الثالث: آليات مواجهة غسيل الأموال وتعزيز حماية الأمن القومي.

وسوف يتم شرح كل محور بشكل منفصل عن الاخر كتالي :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لغسيل الأموال والأمن القومي

يُعد هذا المحور من المحاور الأساسية في أي دراسة تتناول العلاقة بين غسل الأموال والأمن القومي، لأنه يوفّر الأرضية المعرفية والتفسيرية التي تنطلق منها الدراسة في تحليل الظاهرة وبيان أبعادها وآثارها. وتنبع أهمية هذا المحور من أن جريمة غسل الأموال لم تعد مجرد انحراف مالي أو مخالفة قانونية محدودة الأثر، بل أصبحت ظاهرة مركبة ذات امتدادات اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، تتداخل فيها الشبكات الإجرامية المنظمة مع الثغرات القانونية والهشاشة المؤسسية، بما يجعلها من أخطر التهديدات التي تمس استقرار الدولة وتوازنها الداخلي. كما أن مفهوم الأمن القومي لم يعد يقتصر على البعد العسكري أو الدفاعي فحسب، وإنما أصبح مفهومًا واسعًا يشمل حماية الدولة لمقومات بقائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من مختلف مصادر التهديد الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق، فإن الربط بين غسل الأموال والأمن القومي يكتسب أهمية نظرية وعملية بالغة، خاصة في الدول التي تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية مركبة مثل ليبيا.

أولًا: الإطار المفاهيمي لغسيل الأموال

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. مفهوم غسل الأموال

يُقصد بغسل الأموال عملية إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية، وإعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية الرسمية بصورة تبدو معها وكأنها أموال مشروعة. فجوهر هذه العملية لا يكمن فقط في حيازة الأموال غير المشروعة، بل في محاولة قطع الصلة بينها وبين مصدرها الأصلي، بما يصعّب على السلطات المختصة اكتشافها أو تتبع مسارها أو مصادرتها. ويشير هذا المعنى إلى أن غسل الأموال يمثل حلقة متقدمة من حلقات النشاط الإجرامي، لأنه يأتي غالبًا بعد ارتكاب الجريمة الأصلية التي ولّدت المال، مثل الاتجار بالمخدرات، والفساد، والرشوة، والتهريب، والاتجار بالبشر، والجرائم المعلوماتية، وتمويل الإرهاب، وغيرها من الجرائم المنظمة (البقلي، 2010، ص. 15؛ حمزة، 2019، ص. 22).

ومن الناحية العلمية، فإن غسل الأموال لا يُعد مجرد تصرف مالي منعزل، بل هو نشاط منظم يهدف إلى حماية العائدات الإجرامية من الملاحقة القانونية، وضمان إمكانية استخدامها لاحقًا في الاستثمار أو الإنفاق أو التحويل أو إعادة التوظيف. وتكمن خطورته في أنه يمنح الأنشطة الإجرامية قدرة على الاستمرار والتوسع، لأن الجريمة الأصلية تظل بحاجة إلى آلية تضمن الاستفادة من عائداتها دون انكشافها. ولهذا السبب، ترتبط ظاهرة غسل الأموال ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة، وتُعد من أهم مظاهر الاقتصاد الخفي الذي يعمل خارج القواعد القانونية والمؤسسية للدولة (سفر، 2006، ص. 27).

2. التعريف الاصطلاحي لغسيل الأموال

في الاصطلاح القانوني والاقتصادي، يشير غسل الأموال إلى جميع العمليات التي يُقصد بها تحويل أو نقل أو إيداع أو تمويه أو حيازة الأموال المتحصلة من جريمة، بقصد إخفاء حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو ملكيتها. ويُفهم من هذا التعريف أن الجريمة لا تقتصر على فعل واحد، وإنما تشمل سلسلة من الأفعال والتصرفات التي تتكامل لتحقيق الهدف النهائي، وهو منح المال غير المشروع صفة الشرعية الظاهرية. ومن هنا فإن غسل الأموال يُعد نشاطًا متعدد الوسائل، يستفيد من الأدوات المصرفية، والتجارية، والعقارية، والرقمية، وغيرها من الوسائط التي تتيح التمويه وإعادة التدوير (حمزة، 2019، ص. 24).

3. الخصائص الأساسية لجريمة غسل الأموال

تتميز جريمة غسل الأموال بعدد من الخصائص التي تجعلها من أخطر الجرائم المعاصرة. أولى هذه الخصائص أنها جريمة تبعية، أي أنها لا تنشأ في الأصل إلا بوجود جريمة سابقة ولّدت المال غير المشروع. فالمال المغسول لا بد أن يكون متأتيًا من نشاط إجرامي سابق، ومن ثم فإن غسل الأموال يرتبط دومًا بجريمة أصلية قد تكون داخلية أو عابرة للحدود.

وثاني هذه الخصائص أنها جريمة منظمة ومعقدة، إذ لا تتم غالبًا بصورة عشوائية، بل من خلال شبكات أو أفراد يملكون خبرة في التمويه المالي والقانوني، ويستفيدون من الثغرات المؤسسية والرقابية. كما أنها جريمة قد تتخذ أشكالًا متعددة يصعب حصرها في نمط واحد، وهو ما يجعل مكافحتها تتطلب أدوات متطورة تتجاوز الوسائل التقليدية.

وثالث هذه الخصائص أنها جريمة عابرة للحدود في كثير من الحالات، حيث يتم تحويل الأموال بين دول متعددة، أو توظيفها في شركات ومؤسسات خارج البيئة التي نشأت فيها، بما يعقد من مهمة التتبع والملاحقة، ويجعل التعاون الدولي عنصرًا أساسيًا في مواجهتها (أستول وآخرون، 2024، ص. 19).

أما الخاصية الرابعة فتتمثل في أنها جريمة ذات آثار ممتدة؛ فهي لا تقتصر آثارها على الجناة أو الأطراف المتورطة، بل تمتد إلى النظام المالي، والمؤسسات الاقتصادية، والثقة العامة، والاستقرار السياسي، ومكانة الدولة الخارجية. ولهذا تُصنف ضمن الجرائم التي تهدد المجتمع والدولة في آن واحد.

4. مراحل غسل الأموال

تتفق معظم الأدبيات على أن غسل الأموال يمر بثلاث مراحل رئيسية مترابطة، وإن اختلفت الوسائل والأدوات من حالة إلى أخرى.

أ. مرحلة الإيداع أو الإحلال

وفيها يتم إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي أو الاقتصادي، سواء عن طريق الإيداع المصرفي، أو شراء أصول وممتلكات، أو استخدام شركات أو محال تجارية، أو تحويلات صغيرة متكررة. وتُعد هذه المرحلة الأكثر حساسية، لأن الأموال تكون فيها ما تزال قريبة من مصدرها الإجرامي، ومن ثم تكون احتمالات اكتشافها أعلى.

ب. مرحلة التمويه أو التغطية

وفي هذه المرحلة يجري فصل الأموال عن مصدرها الأصلي عبر سلسلة من العمليات المعقدة، مثل التحويل بين حسابات متعددة، أو استخدام شركات وهمية، أو شراء وبيع أصول، أو تحويل الأموال بين دول مختلفة، أو استغلال أنشطة تجارية ظاهرها مشروع. والهدف هنا هو قطع كل أثر يمكن أن يقود إلى الأصل غير المشروع للأموال.

ج. مرحلة الإدماج

وهي المرحلة التي تُعاد فيها الأموال إلى الاقتصاد الرسمي بصورة تبدو قانونية، من خلال الاستثمار في العقارات، أو المشروعات التجارية، أو الشركات، أو الأنشطة المالية المختلفة. وفي هذه المرحلة يصبح من الصعب التمييز بين المال المشروع وغير المشروع، لأن المال المغسول يكون قد اكتسب مظهرًا قانونيًا وشكليًا مقبولًا (البقلي، 2010، ص. 18؛ حمزة، 2019، ص. 31).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. صور غسل الأموال وأساليبه

تتعدد صور غسل الأموال بتعدد البيئات الاقتصادية والتقنية، ومن أبرزها استخدام المؤسسات المالية والمصرفية في تمرير التحويلات المشبوهة، واستغلال الأنشطة التجارية ذات الطابع النقدي، مثل محال الصرافة أو بعض الأنشطة الخدمية، فضلًا عن شراء العقارات والأصول الثمينة، وإنشاء شركات صورية، وإصدار فواتير وهمية، والتلاعب في التجارة الخارجية، وإعادة تدوير الأموال عبر الاستيراد والتصدير. كما ظهرت في السنوات الأخيرة صور أكثر تعقيدًا ترتبط بالوسائل الرقمية والتحويلات الإلكترونية والبيئة السيبرانية، بما زاد من صعوبة الكشف والضبط (لهذيلي، الرويس، والمقوشي، 2021، ص. 47؛ المرجان وآخرون، 2021، ص. 52).

6.أسباب انتشار غسل الأموال

ترتبط ظاهرة غسل الأموال بعدة عوامل، منها ضعف الأنظمة الرقابية، ووجود اقتصاد غير رسمي واسع، وغياب الشفافية، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وعدم كفاءة المؤسسات الرقابية والقضائية، إضافة إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تخلق بيئة مواتية للأنشطة الإجرامية. كما أن العولمة المالية والتقدم التقني وسهولة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود أسهمت في توسيع نطاق هذه الجريمة ومنحها أدوات أكثر مرونة وتعقيدًا. ويُضاف إلى ذلك أن البيئات التي تشهد اضطرابات سياسية أو انقسامات مؤسسية تكون أكثر عرضة لاستغلال الشبكات غير المشروعة، نظرًا لضعف الضبط وضعف إنفاذ القانون (الشقير، 2023، ص. 24).

7.الآثار العامة لغسيل الأموال

لا تتوقف آثار غسل الأموال عند الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى البنى الاجتماعية والسياسية والأمنية. اقتصاديًا، تؤدي هذه الجريمة إلى تشويه آليات السوق، وزعزعة الثقة في النظام المالي، وإضعاف بيئة الاستثمار، وخلق منافسة غير عادلة، وتحويل الأموال نحو قطاعات غير إنتاجية. اجتماعيًا، تسهم في ترسيخ ثقافة الثراء غير المشروع وتقويض القيم القانونية والأخلاقية. أما سياسيًا، فإنها تعزز الفساد، وتؤثر في القرار العام، وتضعف هيبة الدولة. وأمنيًا، فإنها تتيح تمويل أنشطة خطرة، وتمنح التنظيمات الإجرامية قدرة أكبر على التوسع والاستمرار (أستول وآخرون، 2024، ص. 21؛ العدوي، 2019، ص. 61).

ثانيًا: الإطار المفاهيمي للأمن القومي

1. مفهوم الأمن القومي

يُعد الأمن القومي من المفاهيم المركزية في الدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد تطور مدلوله عبر الزمن من التركيز على حماية الحدود والسيادة من الأخطار العسكرية، إلى مفهوم أشمل يتناول قدرة الدولة على صيانة كيانها السياسي، وحماية مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان استمرارية مؤسساتها واستقرارها الداخلي. وبذلك فإن الأمن القومي لا يقتصر على رد العدوان الخارجي، بل يشمل أيضًا مواجهة كل ما يمكن أن يهدد الدولة من الداخل، سواء كان تهديدًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو فكريًا أو تقنيًا أو مؤسسيًا (بلقزيز، 1989، ص. 41؛ العدوي، 2019، ص. 33).

ومن هذا المنظور، يمكن تعريف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية مصالحها العليا، والمحافظة على سيادتها، وضمان استقرارها الداخلي، وتأمين مواردها ومؤسساتها من مختلف التهديدات. وهذا التعريف يعكس الطابع الشامل للمفهوم، ويؤكد أن الأمن لم يعد قضية عسكرية صرفة، بل أصبح يرتبط بالنمو الاقتصادي، وكفاءة المؤسسات، والثقة العامة، والعدالة، والتماسك الاجتماعي.

2. خصائص الأمن القومي

يتسم الأمن القومي بعدة خصائص تجعله مفهومًا مركبًا ومتحركًا. فهو أولًا مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة التهديدات التي تواجهها، وبحسب إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهو ثانيًا مفهوم شامل يتضمن أبعادًا متعددة مترابطة، إذ لا يمكن تحقيق أمن سياسي مستدام في ظل انهيار اقتصادي، ولا يمكن تحقيق أمن اجتماعي في ظل فساد مؤسسي واسع. كما أنه ثالثًا مفهوم ديناميكي يتغير تبعًا لتحولات البيئة الداخلية والخارجية، ولهذا فإن مصادر تهديد الأمن القومي ليست ثابتة، بل تتجدد باستمرار، كما هو الحال مع الجرائم المالية والرقمية العابرة للحدود (الغنام، واخرون، 2026، ص. 17).

3. أبعاد الأمن القومي

أ. البعد السياسي

ويتمثل في حماية النظام السياسي، وصيانة الشرعية، وضمان فعالية المؤسسات العامة، ومنع الاختراقات التي قد تؤثر في القرار السيادي أو تزعزع الاستقرار الداخلي. ويُعد هذا البعد من أكثر الأبعاد تأثرًا بالفساد المالي والجريمة المنظمة. الغنام وآخرون، 2026، ص. 19).

ب. البعد الاقتصادي

ويتعلق بحماية الموارد الوطنية، وضمان سلامة النظام المالي، وتحقيق الاستقرار النقدي والاستثماري، وتأمين متطلبات التنمية المستدامة. ويُعد هذا البعد من أكثر الأبعاد ارتباطًا بظاهرة غسل الأموال، نظرًا لما تسببه من تشويه للبنية الاقتصادية. (العدوي، 2019، ص. 57).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ج. البعد الاجتماعي

ويشمل حماية التماسك المجتمعي، وتعزيز العدالة والثقة بين المواطن والدولة، والحد من الظواهر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، مثل الفقر، والبطالة، والجريمة، والفساد. (العدوي، 2019، ص. 59).

د. البعد الأمني

ويتعلق بقدرة الدولة على فرض القانون، ومواجهة الجريمة، ومراقبة الحدود، وحماية المجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية، بما في ذلك التهديدات غير التقليدية. (الدرويش وآخرون، 2026، ص. 31).

هـ. البعد التقني والمعلوماتي

وهو بعد حديث نسبيًا، يرتبط بحماية الأنظمة الرقمية والمعلوماتية ووسائل الاتصال والهوية والبيانات، خاصة في ظل تصاعد الجرائم السيبرانية وتوظيف التكنولوجيا في الأنشطة غير المشروعة (سميث وهلال، 2026، ص. 38).

ثالثًا: الإطار النظري للعلاقة بين غسل الأموال والأمن القومي

إن العلاقة بين غسل الأموال والأمن القومي ليست علاقة عرضية أو هامشية، بل هي علاقة عضوية يمكن فهمها في ضوء كون غسل الأموال أداة من أدوات تقويض الدولة من الداخل. فحين تنتشر هذه الجريمة، فإنها لا تؤدي فقط إلى انتقال الأموال غير المشروعة من الخفاء إلى العلن، وإنما تسهم في بناء اقتصاد موازٍ ينافس الاقتصاد الرسمي، ويضعف كفاءة المؤسسات، ويعيد تشكيل شبكات النفوذ والمصالح بصورة غير قانونية. وهذا يعني أن غسل الأموال يقوض أحد أهم أسس الأمن القومي، وهو قدرة الدولة على التحكم في مواردها ومجالها الاقتصادي والسياسي.

1. غسل الأموال كتهديد اقتصادي للأمن القومي

يُضعف غسل الأموال الاقتصاد الوطني عبر عدة مسارات. فهو يسهم في إفساد السوق، وإضعاف الثقة في النظام المصرفي، وزيادة المضاربات غير المنتجة، واستنزاف الموارد، وخلق اختلالات في توزيع الثروة. كما أنه يؤدي إلى إرباك السياسات النقدية والمالية، لأن تدفقات الأموال غير المشروعة لا تخضع للمنطق الاقتصادي السليم، بل تتحرك وفق اعتبارات التمويه والإخفاء وتجنب الرقابة. وتزداد الخطورة عندما تتوجه هذه الأموال إلى قطاعات حساسة كالعقارات أو التجارة الخارجية أو المؤسسات المالية، حيث تؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مشوهة وغير متوازنة (لهذيلي وآخرون، 2021، ص. 49).

2. غسل الأموال كتهديد سياسي ومؤسسي

لا يقل البعد السياسي خطورة عن البعد الاقتصادي، لأن غسل الأموال قد يصبح وسيلة لاختراق مؤسسات الدولة، وتمويل شبكات الفساد، والتأثير في القرار العام، وإضعاف الثقة في الإدارة العامة. كما أن الأموال غير المشروعة يمكن أن تُستخدم في شراء الولاءات، أو تمويل أنشطة غير قانونية، أو دعم جماعات ذات مصالح مضادة للاستقرار، وهو ما يجعلها خطرًا مباشرًا على الشرعية السياسية وهيبة الدولة. وعندما تتساهل الدولة أو تضعف قدرتها على المواجهة، فإن ذلك يفتح المجال أمام ترسخ مراكز قوى غير رسمية، وهو ما يهدد بنية النظام العام ذاته (العدوي، 2019، ص. 61).

3. غسل الأموال والجريمة المنظمة والتهديدات العابرة للحدود

من المنظور النظري، لا يمكن فهم غسل الأموال بمعزل عن الجريمة المنظمة. فالجريمة المنظمة تحتاج إلى غسل الأموال لتأمين عائداتها، وغسل الأموال يحتاج إلى بنى إجرامية تحميه وتغذيه. ولهذا فإن انتشار غسل الأموال يُعد مؤشرًا على تمدد الشبكات غير المشروعة داخل الدولة وعبر حدودها. ومع تصاعد الجرائم العابرة للحدود، لم يعد التهديد محصورًا داخل النطاق المحلي، بل أصبح مرتبطًا بحركة الأموال، والحدود، والهويات، والتحويلات الرقمية، والتجارة الدولية، وهو ما يوسّع من دوائر الخطر على الأمن القومي (أستول وآخرون، 2024، ص. 20).

4. غسل الأموال في ضوء المقاربة الأمنية الشاملة

تقوم المقاربة الأمنية الحديثة على أن التهديدات الجديدة لا تأتي فقط من الحروب التقليدية، بل أيضًا من الظواهر التي تُضعف الدولة من الداخل، مثل الفساد، والجرائم المالية، والاختراقات الرقمية، وتمويل الإرهاب، والاقتصاد الخفي. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار غسل الأموال تهديدًا مركبًا لأنه يجمع بين الطابع الاقتصادي والبعد الأمني والتأثير السياسي. كما أنه يؤثر في الدولة تدريجيًا وبصورة تراكمية، وهو ما يجعله أحيانًا أكثر خطورة من بعض التهديدات المباشرة، لأن أثره يتسلل إلى المؤسسات والأسواق والقرارات العامة دون صدام ظاهر في البداية (الشقير، 2023، ص. 29).

رابعًا: غسل الأموال والأمن القومي في السياق الليبي

تتسم الحالة الليبية بخصوصية تجعل دراسة العلاقة بين غسل الأموال والأمن القومي ذات أهمية خاصة. فليبيا، بحكم موقعها الجغرافي، ومواردها الاقتصادية، وتعقيد أوضاعها السياسية والمؤسسية، تُعد بيئة تتأثر سريعًا بالتحولات الأمنية والاقتصادية. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تصبح ظاهرة غسل الأموال أكثر خطورة، لأنها تستفيد من الهشاشة المؤسسية، ومن اتساع الاقتصاد غير الرسمي، ومن صعوبة الرقابة المحكمة على بعض المنافذ والأنشطة. كما أن هذا الوضع قد يؤدي إلى تزايد الأنشطة المالية غير المشروعة، بما ينعكس على قدرة الدولة في إدارة مواردها، ومكافحة الفساد، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي. (الغنام وآخرون، 2026، ص. 19).

ومن منظور الأمن القومي الليبي، فإن خطورة غسل الأموال تظهر في كونه يهدد سلامة الاقتصاد الوطني، ويقوض الثقة في المؤسسات المالية والإدارية، ويفتح المجال أمام تعاظم نفوذ شبكات غير رسمية قد تتقاطع مصالحها مع الجريمة المنظمة أو

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفساد أو غيرها من مصادر التهديد. ولذلك فإن معالجة هذه الظاهرة لا تقتصر على المقاربة الجنائية وحدها، بل تستلزم مقاربة شاملة تجمع بين الإصلاح المؤسسي، وتعزيز الرقابة المالية، وتطوير التشريعات، ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وبناء تنسيق فعال بين الجهات المعنية.

يتضح من العرض السابق أن غسل الأموال لم يعد مجرد قضية مالية ذات طابع تقني، بل أصبح ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية متداخلة، وهو ما يجعله تهديدًا حقيقيًا للأمن القومي، خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية أو تحديات انتقالية أو اختلالات في البنى الرقابية. كما يتبين أن الأمن القومي في مفهومه الحديث يتجاوز المقاربة العسكرية التقليدية، ليشمل حماية الدولة من كل ما يمس استقرارها الداخلي ومقدراتها وشرعيتها ومؤسساتها. ومن ثم، فإن دراسة غسل الأموال في علاقته بالأمن القومي الليبي تُعد مدخلًا مهمًا لفهم أحد أخطر التهديدات المعاصرة التي تواجه الدولة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وهو ما يبرر الحاجة إلى تحليل هذه الظاهرة بصورة أعمق في المحاور اللاحقة من الدراسة.

المحور الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية لغسيل الأموال على الأمن القومي

يمثل غسل الأموال أحد أخطر التهديدات المعاصرة التي تواجه الدول، ليس فقط باعتباره جريمة مالية ترمي إلى إخفاء المصدر غير المشروع للعائدات الإجرامية، وإنما أيضًا لما يخلّفه من آثار عميقة ومتشابكة على البنية السياسية والاقتصادية للدولة. فهذه الجريمة لم تعد محصورة في نطاق المعاملات المالية غير المشروعة، بل أصبحت ظاهرة مركبة ترتبط بسلامة المؤسسات، وكفاءة النظام المالي، وفعالية السياسات العامة، وهيبة الدولة، ومدى قدرتها على بسط سيادتها وحماية مصالحها الوطنية (البقلي، 2010، ص. 15؛ حمزة، 2019، ص. 22)

ويكتسب هذا المحور أهميته من أن الأمن القومي لم يعد مفهومًا ضيقًا مقتصرًا على الحماية العسكرية، بل أصبح يشمل تأمين الاستقرار السياسي، وحماية الاقتصاد الوطني، والمحافظة على فاعلية المؤسسات، وضمان التماسك الاجتماعي. وبذلك فإن غسل الأموال يهدد الأمن القومي حين يضعف الاقتصاد، ويفسد الإدارة العامة، ويعزز نفوذ الشبكات غير القانونية، ويقوض ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها(العدوي، 2019، ص. 33).

أولًا: الانعكاسات السياسية لغسيل الأموال على الأمن القومي

1. إضعاف هيبة الدولة ومؤسساتها

من أخطر الآثار السياسية لغسيل الأموال أنه يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة وتقويض فاعلية مؤسساتها الرسمية، لأن انتشار هذه الجريمة يعكس وجود خلل في منظومة الرقابة والضبط والمحاسبة. فعندما تنجح الأموال غير المشروعة في النفاذ إلى الدورة الاقتصادية الرسمية دون اكتشاف أو مساءلة، فإن ذلك يكشف عن قصور في الأجهزة المختصة، سواء كانت مصرفية، أو رقابية، أو أمنية، أو قضائية. ويترتب على ذلك تراجع صورة الدولة بوصفها سلطة قادرة على فرض القانون وملاحقة المجرمين، الأمر الذي ينعكس سلبًا على مفهوم السيادة الداخلية وعلى قدرة المؤسسات على أداء وظائفها الأساسية (العدوي، 2019، ص. 33)

كما أن استمرار غسل الأموال داخل الدولة يخلق انطباعًا بوجود مساحات نفوذ خارج القانون، وهو ما يضعف ثقة الأفراد في مؤسسات الحكم ويؤثر في شرعية السلطة العامة. فالدولة التي تعجز عن حماية نظامها المالي أو الحد من اختراقه بواسطة الأموال المشبوهة تبدو أقل قدرة على حماية مصالحها الوطنية أو تأمين أمنها الداخلي، وهو ما يجعل غسل الأموال من الجرائم التي تتجاوز الإضرار بالاقتصاد إلى المساس المباشر بالبنية السياسية للدولة(عبد الله، 2018، ص. 54؛ الشقير، 2023، ص. 24).

2. تغذية الفساد السياسي والإداري

يرتبط غسل الأموال ارتباطًا وثيقًا بظاهرة الفساد، إذ غالبًا ما تحتاج عمليات الغسل إلى بيئة إدارية وقانونية تسمح بمرور الأموال غير المشروعة أو التغاضي عنها أو تسهيل إخفاء مصادرها. وفي هذا السياق، فإن الأموال المغسولة قد تستخدم في رشوة بعض الموظفين أو المسؤولين، أو في شراء الحماية والنفوذ، أو في تعطيل إجراءات الرقابة والتحقيق، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ الفساد داخل مؤسسات الدولة (البقلي، 2010، ص. 15).

وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يتحول الفساد من حالات فردية إلى شبكات مصالح متداخلة تربط بين المال غير المشروع وبعض مواقع القرار أو النفوذ الإداري. فهنا لا يعود غسل الأموال مجرد جريمة قائمة بذاتها، بل يصبح عاملًا من عوامل إضعاف الإدارة العامة وإفساد مؤسسات الدولة من الداخل. وهذه النتيجة تضر بالأمن القومي لأنها تجعل المؤسسات أقل نزاهة، وأقل كفاءة، وأقل قدرة على تنفيذ السياسات العامة بصورة عادلة وفعالة (عبد الله، 2018، ص. 54).

3. التأثير في القرار السياسي وصنع السياسات العامة

من الانعكاسات السياسية المهمة لغسيل الأموال أنه قد يفضي إلى التأثير في القرار السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فحين تتضخم الثروات غير المشروعة وتُعاد صياغتها في صورة أموال تبدو قانونية، يصبح من الممكن توظيفها في توسيع دوائر النفوذ، أو تمويل جماعات ضغط غير رسمية، أو شراء الولاءات، أو دعم أطراف تسعى إلى التأثير في القرارات العامة بما يخدم مصالحها الخاصة(بلقزيز، 1989، ص. 41).

وهذا التأثير لا يشترط أن يكون ظاهرًا أو معلنًا، بل قد يتم بصورة تدريجية عبر اختراق مسارات التمويل، أو التغلغل في بعض الأنشطة الاقتصادية والسياسية الحساسة، أو التأثير في بيئة صنع القرار من خلال المصالح والارتباطات غير المشروعة. وعندما تتعرض العملية السياسية لمثل هذا النوع من الاختراق، فإن الأمن القومي يصبح مهددًا، لأن القرار العام

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لا يعود معبرًا عن المصلحة الوطنية بقدر ما يصبح عرضة لتأثيرات خفية ترتبط بأجندات غير قانونية (الشقير، 2023، ص. 24).

4. دعم الجريمة المنظمة والأنشطة الهدامة

تمثل جريمة غسل الأموال ركيزة أساسية لاستمرار الجريمة المنظمة، لأنها تتيح للعائدات الإجرامية أن تتحول إلى أموال قابلة للاستخدام والاستثمار والتمدد. ومن ثم، فإن نجاح عمليات الغسل يعزز من قدرة الشبكات الإجرامية على العمل والاستمرار والتوسع. وهذه الشبكات لا تقف عند حدود النشاط المالي، بل قد ترتبط بجرائم أخرى تمس أمن الدولة بشكل مباشر، مثل التهريب، والاتجار غير المشروع، وتمويل الإرهاب، والجرائم الحدودية، والجرائم السيبرانية (أستول، حوناس، عمي، وسلامون، 2024، ص. 18).

وبهذا المعنى، فإن غسل الأموال لا يشكل خطرًا سياسيًا منفصلًا، بل يعمل كآلية دعم وتمكين لبقية الأنشطة الهدامة. وكلما اتسعت هذه الظاهرة، اتسعت معها قدرة الفاعلين غير الشرعيين على تحدي سلطة الدولة، وإضعاف سيطرتها، وخلق مراكز نفوذ موازية تؤثر في الاستقرار السياسي والأمني. ولذلك فإن معالجة غسل الأموال تُعد جزءًا من استراتيجية حماية الأمن القومي في وجه التهديدات غير التقليدية(الدرويش، السيد، وهلال، 2026، ص. 29).

5. تقويض الثقة العامة في الدولة والنظام السياسي

الثقة العامة عنصر أساسي في استقرار الدولة وفي تماسكها الداخلي، وهي ترتبط بمدى اقتناع المواطنين بأن المؤسسات العامة تعمل وفق القانون وتخدم الصالح العام وتحمي المجتمع من الفساد والجريمة. وعندما تنتشر جرائم غسل الأموال، ويظهر أثرها في الاقتصاد والإدارة والسياسة، فإن ذلك ينعكس سلبًا على ثقة المواطنين في الدولة. فالمواطن قد ينظر إلى هذه الظاهرة بوصفها دليلًا على ضعف القانون أو على تغلغل الفساد أو على عجز السلطة عن ضبط المجال العام (عبد الله، 2018، ص. 54).

ويؤدي تراجع الثقة العامة إلى إضعاف الروابط بين المواطن والدولة، ويؤثر في شرعية المؤسسات، ويزيد من الشعور بعدم العدالة، وقد يفتح المجال لاحتقان اجتماعي أو سياسي. ومن هنا فإن غسل الأموال لا يهدد الأمن القومي فقط من خلال المؤشرات الرسمية أو المؤسسية، بل أيضًا من خلال ما يخلقه من تصدعات في العلاقة بين المجتمع والدولة (بلقزيز، 1989، ص. 41).

ثانيًا: الانعكاسات الاقتصادية لغسيل الأموال على الأمن القومي

1. الإضرار بسلامة الاقتصاد الوطني

يؤدي غسل الأموال إلى الإضرار بالبنية الاقتصادية للدولة لأنه يقوم على إدخال أموال غير مشروعة إلى الاقتصاد الرسمي بوسائل ملتوية، الأمر الذي يخل بمبادئ المنافسة العادلة، ويشوه حركة السوق، ويؤثر في التوازن الطبيعي بين القطاعات الاقتصادية. فالمال المغسول لا يتحرك وفق قواعد الإنتاج الحقيقي أو الكفاءة الاقتصادية، بل وفق منطق الإخفاء والتمويه وتحقيق الحماية للأموال غير المشروعة، وهذا يجعله عنصرًا مشوهًا للاقتصاد(البقلي، 2010، ص. 15).

كما أن هذه الأموال قد تتجه إلى قطاعات بعينها، مثل العقارات أو التجارة أو الاستيراد أو الأنشطة ذات الرقابة الضعيفة، مما يخلق نموًا غير حقيقي في بعض المجالات، ويؤدي إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني. وعندما تتضخم قطاعات بسبب أموال غير مشروعة، فإن الدولة تصبح أقل قدرة على التخطيط الاقتصادي السليم، لأن البيانات والمؤشرات الاقتصادية لا تعكس الواقع الحقيقي بقدر ما تعكس تأثيرات الاقتصاد الخفي (لهذيلي واخرون، 2021، ص. 47)

2. إضعاف النظام المصرفي والمالي

يشكل الجهاز المصرفي أحد أهم الميادين التي تحاول شبكات غسل الأموال استغلالها، سواء من خلال الإيداع، أو التحويل، أو فتح الحسابات الوهمية، أو تمرير المعاملات المشبوهة. وإذا لم تكن المؤسسات المالية مزودة بالرقابة الكافية وآليات الكشف الفعال، فإنها قد تصبح بوابة لنفاذ الأموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الرسمي. وهذا الوضع يضر بسمعة القطاع المصرفي ويضعف الثقة فيه داخليًا وخارجيًا(حمزة، 2019، ص. 22).

كما أن تكرار استخدام النظام المصرفي في عمليات غسل الأموال قد يعرض الدولة إلى ضغوط دولية، أو قيود على تعاملاتها المالية، أو انخفاض مستوى الثقة في مؤسساتها البنكية. وهذا كله ينعكس على الأمن القومي الاقتصادي، لأن أي خلل في سمعة النظام المالي يهدد قدرة الدولة على إدارة تجارتها، واستقطاب الاستثمارات، وربط اقتصادها بالأسواق الإقليمية والدولية بصورة آمنة ومستقرة (المرجان وآخرون، 2021، ص. 52).

3. عرقلة التنمية الاقتصادية وتقليص فرص الاستثمار المشروع

يمثل الاستثمار المشروع أحد ركائز التنمية والاستقرار الاقتصادي، غير أن غسل الأموال يخلق بيئة غير جاذبة للمستثمرين الحقيقيين. فالمستثمر الذي يعمل وفق القانون يتضرر من منافسة غير عادلة مع كيانات أو مشروعات تمولها أموال غير مشروعة، لأنها لا تخضع للمنطق الربحي الطبيعي، وقد تقبل بالخسائر أو الأسعار غير الواقعية فقط بهدف التمويه وتدوير المال (البقلي، 2010، ص. 15)

كذلك فإن انتشار غسل الأموال يوجه جزءًا من الموارد إلى مجالات غير منتجة أو مشبوهة بدلًا من توجيهها إلى أنشطة تنموية حقيقية. ونتيجة لذلك، تتراجع قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل وتحقيق النمو المستدام، وتتأثر السياسات التنموية سلبًا، بما ينعكس على الأمن القومي من حيث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد (العدوي، 2019، ص. 33).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 279-293
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

4. الإخلال بالسياسات النقدية والمالية

من الانعكاسات الاقتصادية المهمة لغسيل الأموال أنه يربك السياسة النقدية والمالية للدولة. فالتدفقات المالية الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة لا تخضع للمعايير الاقتصادية التقليدية، بل قد تدخل السوق أو تخرج منها بصورة مفاجئة وغير منتظمة، مما يؤثر في السيولة، وفي استقرار الأسعار، وفي القدرة على ضبط العرض النقدي. كما أن الأموال المغسولة قد تؤدي إلى تضخم بعض القطاعات أو ارتفاع أسعار الأصول بشكل غير مبرر، وخاصة في الأسواق العقارية أو التجارية (سفر، 2006، ص. 27).

أما على المستوى المالي، فإن الاقتصاد غير المشروع يقلل من فعالية النظام الضريبي، لأن جزءًا من النشاط الاقتصادي يتم خارج الرقابة الرسمية، وهو ما يحرم الدولة من إيرادات مهمة، ويضعف قدرتها على تمويل الخدمات العامة والمشروعات التنموية. وبالتالي فإن غسل الأموال لا يمس فقط حركة الأموال، بل يؤثر في أدوات الدولة الأساسية لإدارة الاقتصاد (العدوي، 2019، ص. 33).

5. توسيع الاقتصاد الموازي وإضعاف الاقتصاد الرسمي

يسهم غسل الأموال في توسيع الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، لأنه يوفر آليات لإخفاء المعاملات والملكية والمصادر والوجهات، ويشجع على استمرار الأنشطة خارج الإطار القانوني. ومع اتساع الاقتصاد الموازي، تضعف قدرة الدولة على جمع البيانات الدقيقة، ومراقبة السوق، وتحصيل الضرائب، وتطبيق التشريعات الاقتصادية. كما تتراجع فعالية التخطيط الاقتصادي، لأن جزءًا من النشاط الفعلي يحدث خارج الإحصاءات الرسمية (حمزة، 2019، ص. 22)

ويمثل هذا الوضع خطرًا بالغًا على الأمن القومي الاقتصادي، لأن الدولة لا تستطيع حماية اقتصادها أو تطويره ما لم تكن لديها سيطرة كافية على المجال الاقتصادي وشفافية في حركة الأموال والمعاملات. وكلما اتسع نطاق الاقتصاد الموازي، اتسعت معه فرص الفساد والجريمة المنظمة والاختراق المالي (لهذيلي واخرون،2021، ص. 47).

6. إعادة توزيع الثروة بصورة غير عادلة

من النتائج الاقتصادية السلبية لغسيل الأموال أنه يسهم في إعادة توزيع الثروة على نحو غير عادل، حيث تتراكم الثروات لدى فئات استفادت من أنشطة غير قانونية، في حين تتضرر الفئات المنتجة والمشروعة. وهذا الاختلال لا يؤثر فقط في العدالة الاقتصادية، بل يخلق أيضًا توترات اجتماعية وشعورًا بالإقصاء أو بانعدام تكافؤ الفرص (بلقزيز، 1989، ص. 41).

وعندما يشعر الأفراد أن الثراء يمكن أن يتحقق عبر وسائل غير مشروعة أكثر من العمل المنتج والالتزام بالقانون، فإن ذلك يضر بالقيم الاقتصادية والاجتماعية معًا، ويضعف ثقافة الإنتاج والمساءلة. وهنا يتحول الأثر الاقتصادي إلى أثر يمس الأمن القومي الاجتماعي والسياسي أيضًا، لأن غياب العدالة الاقتصادية يمثل أحد عوامل عدم الاستقرار (عبد الله، 2018، ص. 54).

ثالثًا: العلاقة التبادلية بين الانعكاسات السياسية والاقتصادية لغسيل الأموال

لا يمكن الفصل بين الآثار السياسية والاقتصادية لغسيل الأموال فصلًا تامًا، لأن كلًا منهما يغذي الآخر. فحين يضعف الاقتصاد الوطني نتيجة انتشار الأموال غير المشروعة، تتراجع كفاءة الدولة وتزداد فرص الفساد والاختراق السياسي. وفي المقابل، عندما يضعف النظام السياسي أو تتراجع الرقابة المؤسسية أو ينتشر الفساد الإداري، تصبح البيئة أكثر قابلية لانتشار غسل الأموال واتساع شبكاته (الشقير، 2023، ص. 24).

وهذا التفاعل يجعل غسل الأموال تهديدًا مركبًا للأمن القومي، لأنه لا يصيب جانبًا واحدًا من جوانب الدولة، بل يعمل على إضعاف البنية العامة من الداخل. فهو يفسد الاقتصاد، ويقوض الإدارة، ويؤثر في القرار العام، ويضعف ثقة المجتمع في مؤسساته، ويمنح الفاعلين غير الشرعيين نفوذًا متزايدًا (أستولواخروْن ، 2024، ص. 18).

رابعًا: الانعكاسات على الأمن القومي في السياق الليبي

في الحالة الليبية، تبدو هذه الانعكاسات أكثر حساسية وخطورة، نظرًا لما مرت به البلاد من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية معقدة. فوجود بيئات مؤسسية ضعيفة أو غير مستقرة، واتساع بعض الأنشطة غير الرسمية، وتعقد الرقابة على بعض المنافذ أو التعاملات، كلها عوامل قد تزيد من قابلية استغلال الاقتصاد في عمليات غسل الأموال. وهذا يعني أن الآثار السياسية والاقتصادية لهذه الجريمة لا تبقى في حدودها النظرية، بل قد تترجم إلى تهديد فعلي للاستقرار الداخلي، وللقدرة على بناء مؤسسات قوية، ولإمكان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة (عبد الله، 2018، ص. 54).

كما أن أي اختراق للنظام المالي أو توسع للاقتصاد الموازي أو ترسخ لشبكات الفساد ينعكس مباشرة على الأمن القومي الليبي، لأنه يضعف سيادة الدولة، ويؤثر في قراراتها، ويحد من قدرتها على إدارة مواردها الوطنية، ويقلل من ثقة المواطنين والمجتمع الدولي في مؤسساتها. ومن ثم، فإن مواجهة غسل الأموال في ليبيا ليست مجرد استجابة قانونية أو مالية، بل هي ضرورة سياسية واقتصادية وأمنية لحماية الدولة وتعزيز استقرارها (بلقزيز، 1989، ص. 41).

يتضح من هذا المحور أن غسل الأموال يمثل تهديدًا بالغ الخطورة للأمن القومي من خلال انعكاساته السياسية والاقتصادية المتشابكة. فمن الناحية السياسية، يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة، وتغذية الفساد، والتأثير في القرار العام، وتقويض الثقة في المؤسسات. ومن الناحية الاقتصادية، يسهم في تشويه السوق، وإضعاف النظام المالي، وعرقلة التنمية، وتوسيع الاقتصاد الموازي، والإخلال بالسياسات النقدية والمالية. وعندما تتكامل هذه الآثار وتعمل بصورة متزامنة، فإنها تنتج بيئة هشة سياسيًا واقتصاديًا، وهو ما يجعل الأمن القومي أكثر عرضة للاختراق والتهديد

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعليه، فإن التصدي لغسل الأموال لا ينبغي أن يُفهم بوصفه مجرد مكافحة لجريمة مالية، بل يجب النظر إليه بوصفه جزءًا من استراتيجية شاملة لحماية الأمن القومي، من خلال تعزيز الشفافية، وتقوية المؤسسات الرقابية، وتطوير المنظومة القانونية، وحماية الاقتصاد الوطني، وبناء دولة قادرة على فرض سيادتها وحماية مصالحها العليا (عبد الله، 2018، ص. 54).

المحور الثالث: آليات مواجهة غسيل الأموال وتعزيز حماية الأمن القومي

تُعد مواجهة غسيل الأموال من القضايا الاستراتيجية التي تحتل مكانة متقدمة في السياسات العامة المعاصرة، بالنظر إلى ما تمثله هذه الجريمة من تهديد متعدد الأبعاد يمس الاقتصاد الوطني، ويضعف هيبة الدولة، ويقوض فعالية المؤسسات، ويتيح المجال لتمدد الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة. وإذا كانت خطورة غسيل الأموال تكمن في قدرته على التغلغل داخل النظام المالي والاقتصادي والسياسي للدولة، فإن مواجهته لا يمكن أن تقتصر على المعالجة القانونية الضيقة، بل تتطلب منظومة متكاملة تشمل التشريع، والرقابة، والتنسيق المؤسسي، والتقنيات الحديثة، والتعاون الدولي، والتوعية المجتمعية. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز حماية الأمن القومي يمر، بدرجة كبيرة، عبر بناء سياسات فعالة وشاملة للحد من غسيل الأموال وتجفيف منابعه وتقليص قدرته على التأثير في الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة(العدوي، 2019، ص. 33).

وتنبع أهمية هذا المحور من أن غسيل الأموال ليس مجرد سلوك إجرامي مالي منفصل، بل هو ظاهرة متشابكة ترتبط بالفساد، والاقتصاد الموازي، والاختراق المؤسسي، وتمويل الأنشطة الهدامة، وبالتالي فإن مواجهته تمثل جزءًا من استراتيجية الدولة في حماية أمنها القومي بمفهومه الشامل. فكلما كانت الدولة قادرة على تطوير أدواتها الرقابية والتشريعية والتنظيمية، وتعزيز كفاءة مؤسساتها المالية والأمنية، زادت قدرتها على تحصين المجال الوطني من التهديدات التي تنتج عن هذه الجريمة أو ترتبط بها (سفر، 2006، ص. 27).

أولًا: الآليات التشريعية والقانونية لمواجهة غسيل الأموال

تُعد الآليات التشريعية والقانونية الأساس الأول في بناء سياسة فعالة لمواجهة غسيل الأموال، لأن وجود نصوص قانونية واضحة ومتكاملة يشكل الإطار الذي تستند إليه الدولة في التجريم، والملاحقة، والتحقيق، والعقاب، والمصادرة. ولا تقتصر أهمية التشريع على مجرد النص على تجريم غسيل الأموال، بل تمتد إلى بيان صوره وأركانه وعلاقته بالجريمة الأصلية، وتحديد المسؤوليات المترتبة على الأفراد والمؤسسات، خاصة المؤسسات المالية والمصرفية، مع إقرار الجزاءات المناسبة التي تضمن الردع العام والخاص (حمزة، 2019، ص. 22).

كما أن فعالية الإطار القانوني تتوقف على مدى شموله وتكامله مع القوانين الأخرى ذات الصلة، مثل قوانين مكافحة الفساد، وتمويل الإرهاب، والجرائم الاقتصادية، والجرائم المعلوماتية، وتنظيم المؤسسات المالية. فكلما كانت المنظومة القانونية منسجمة ومحدثة وقادرة على مواكبة تطور أساليب الجريمة، زادت فعالية الدولة في الحد من الثغرات التي قد تستغلها الشبكات غير المشروعة. ولذلك فإن تطوير التشريعات بصورة مستمرة يمثل ضرورة ملحة، خاصة في ظل تصاعد استخدام الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في تحويل الأموال وإخفاء مصادرها (سفر، 2006، ص. 27).

ومن الجوانب القانونية المهمة أيضًا تبني إجراءات تسمح بتجميد الأموال المشبوهة، وتتبع مصادرها، ومصادرة المتحصلات الناتجة عن الجرائم الأصلية، لأن بقاء العائدات غير المشروعة في يد مرتكبيها يفرغ الجهد القانوني من مضمونه. فمكافحة غسيل الأموال لا تكتمل بالمعاقبة فقط، بل يجب أن تستهدف أيضًا تجفيف الدافع المالي الذي يحرك الجريمة الأصلية ويجعلها قابلة للاستمرار والتوسع (حمزة، 2019، ص. 24).

ثانيًا: الآليات الرقابية والمؤسسية

إلى جانب التشريع، تشكل الآليات الرقابية والمؤسسية ركيزة جوهرية في مكافحة غسيل الأموال، لأن النصوص القانونية وحدها لا تكفي إذا لم توجد مؤسسات قادرة على تطبيقها بكفاءة وفعالية. وتشمل هذه الآليات الأجهزة الرقابية، ووحدات التحريات المالية، والمصارف، والجهات الإشرافية، وأجهزة إنفاذ القانون، والنيابة العامة، والسلطات القضائية، وغيرها من المؤسسات التي تتكامل أدوارها في الكشف عن العمليات المشبوهة وتحليلها والتعامل معها وفقًا للقانون (لهذيلي واخرون ، 2021، ص. 47).

وتبرز في هذا السياق أهمية إنشاء أو دعم وحدات متخصصة في التحريات المالية تكون مهمتها جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المشبوهة، وتحليلها، وإحالتها إلى الجهات المختصة عند الضرورة. فهذه الوحدات تمثل حلقة وصل بين المؤسسات المالية والجهات الأمنية والقضائية، وتسهم في بناء قاعدة معلومات تساعد الدولة على رصد الأنماط غير الطبيعية في الحركة المالية وكشف الترابط بين المعاملات والأطراف والمصادر (المرجان وآخرون، 2021، ص. 52).

كما أن كفاءة المؤسسات الرقابية تعتمد على توافر الموارد البشرية المؤهلة، والأنظمة الإجرائية الواضحة، والتنسيق الداخلي الفعال، والاستقلالية النسبية التي تمكنها من أداء مهامها دون تدخل أو تعطيل. فحين تضعف المؤسسات أو تتداخل اختصاصاتها أو تعاني من نقص الخبرة والتجهيز، تصبح أكثر عرضة للعجز عن مواجهة الأساليب المتطورة لغسيل الأموال، وهو ما ينعكس مباشرة على سلامة الاقتصاد والأمن القومي (العدوي، 2019، ص. 33).

ثالثًا: دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال

تُعد المؤسسات المالية والمصرفية خط الدفاع الأول في مواجهة غسيل الأموال، لأنها تمثل البوابة التي تمر عبرها نسبة كبيرة من المعاملات المالية التي قد تكون مشبوهة أو غير اعتيادية. ومن هنا، فإن فعالية مكافحتها لهذه الجريمة تتوقف على مدى التزامها بإجراءات العناية الواجبة، والتحقق من هوية العملاء، ومراقبة المعاملات، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، والاحتفاظ بالسجلات، وتطبيق سياسات الامتثال الداخلي (لهذيلي، الرويس، والمقوشي، 2021، ص. 47).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتكتسب هذه الإجراءات أهميتها من أن مرتكبي غسيل الأموال يسعون غالبًا إلى استغلال المؤسسات المالية لإضفاء صبغة قانونية على الأموال غير المشروعة، سواء من خلال الإيداع، أو التحويل، أو فتح حسابات بأسماء وهمية أو عبر وسطاء. وإذا كانت هذه المؤسسات تفتقر إلى أنظمة رقابية فعالة، أو لا تولي العناية الواجبة أهمية كافية، فإنها قد تتحول من أداة رقابة إلى وسيلة اختراق يستخدمها المجرمون لإعادة تدوير الأموال المشبوهة داخل الاقتصاد الرسمي (البقلي، 2010، ص. 18).

ومن ثم، فإن تعزيز دور المصارف والمؤسسات المالية لا يقتصر على فرض الالتزامات القانونية عليها، بل يستلزم أيضًا رفع كفاءتها الفنية، وتطوير أنظمتها الإلكترونية، وتدريب موظفيها على اكتشاف المؤشرات التحذيرية، وتفعيل وحدات الامتثال والمراجعة الداخلية فيها. وكلما ازدادت قدرة هذه المؤسسات على الرصد المبكر والإبلاغ السريع، تقلصت فرص نجاح عمليات الغسيل، وتراجعت قدرة الشبكات الإجرامية على اختراق النظام المالي الوطني (لهذيلي واخرون، 2021، ص. 49).

رابعًا: التوظيف التقني والرقمي في مكافحة غسيل الأموال

في ظل التطورات التقنية المتسارعة، أصبحت مكافحة غسيل الأموال بحاجة إلى أدوات رقمية متقدمة قادرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات، وكشف الأنماط غير الطبيعية، وربط العمليات المتفرقة التي قد تبدو في ظاهرها منفصلة. ولم تعد الوسائل التقليدية كافية في مواجهة العمليات المعقدة التي تستخدم التحويلات الإلكترونية، والهويات الرقمية، والشبكات العابرة للحدود، والأنشطة السيبرانية. ولذلك فإن الاستفادة من التقنيات الحديثة، بما فيها الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، أصبحت من العناصر المهمة في تطوير آليات المكافحة (مركز الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، 2024، ص. 11).

وتساعد الأدوات التقنية في تسريع عمليات الرصد والتحليل، واكتشاف الروابط المخفية بين الحسابات والمعاملات، وتحديد السلوكيات الشاذة التي قد تدل على أنشطة مشبوهة. كما تتيح للجهات الرقابية والمصرفية بناء أنظمة إنذار مبكر تستند إلى معايير موضوعية وتحليلية أكثر دقة من المراجعة اليدوية التقليدية. إلا أن الاستفادة من هذه التقنيات تتطلب بنية تحتية معلوماتية مناسبة، وتشريعات تنظّم استخدامها، وكوادر بشرية مؤهلة قادرة على فهمها وتوظيفها بشكل فعّال (المرجان وآخرون، 2021، ص. 52).

ومن المهم التأكيد على أن التطور التقني يمثل سلاحًا ذا حدين؛ فكما يمكن توظيفه في مكافحة الجريمة، يمكن أيضًا أن تستخدمه الشبكات الإجرامية لتطوير وسائل أكثر تعقيدًا في الإخفاء والتمويه. ومن ثم فإن الدولة مطالبة بمواكبة هذا التطور باستمرار، وعدم الاكتفاء بالأدوات التقليدية، إذا أرادت الحفاظ على فعالية أنظمتها الوقائية والرقابية (مركز الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، 2024، ص. 11).

خامسًا: التعاون الأمني والقضائي والتنسيق بين الجهات المختصة

تتميز جريمة غسيل الأموال بأنها جريمة مركبة ومتعددة الأطراف والوسائل، وهو ما يجعل مواجهتها غير ممكنة من خلال جهة واحدة تعمل بمعزل عن غيرها. ولذلك فإن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، والرقابية، والقضائية، والمصرفية، والجمركية، وسائر الجهات المختصة، يمثل شرطًا ضروريًا لنجاح أي سياسة وطنية في هذا المجال. فكل جهة تمتلك جزءًا من المعلومات أو الاختصاصات، ولا تكتمل الصورة إلا من خلال تبادل البيانات وتنسيق الإجراءات وتوحيد الجهود (الدرويش، السيد، وهلال، 2026، ص. 29).

ويشمل هذا التنسيق بناء قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات، وتحديد الاختصاصات بصورة واضحة، وتبادل التقارير والتحليلات، وعقد فرق عمل مشتركة عند الضرورة، بما يضمن سرعة الاستجابة ودقة التحرك. كما أن التعاون القضائي بين النيابة العامة والسلطات التحقيقية والمحاكم يسهم في تسريع معالجة القضايا ومنع ضياع الأدلة أو تعطيل الإجراءات. وكلما زادت درجة التنسيق المؤسسي، أصبحت الدولة أكثر قدرة على الانتقال من مجرد رصد الحالات إلى تفكيك الشبكات والحد من آثارها الاستراتيجية (العدوي، 2019، ص. 33).

سادسًا: التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة غسيل الأموال

نظرًا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم غسيل الأموال في كثير من الأحيان، فإن الجهد الوطني وحده لا يكون كافيًا لمواجهتها بصورة فعالة. فكثير من الأموال المشبوهة تُحوَّل بين دول متعددة، أو تُستثمر خارج الدولة التي نشأت فيها، أو تمر عبر شبكات مالية وتجارية معقدة، ما يجعل التعاون الدولي والإقليمي ضرورة لا غنى عنها في مجالات تبادل المعلومات، والمساعدة القضائية، وتسليم المتهمين، وتتبع الأموال، وتنسيق السياسات والإجراءات (سفر، 2006، ص. 34).

كما أن الانخراط في الأطر الإقليمية والدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال يتيح للدول الاستفادة من الخبرات والتجارب المقارنة، وتبني المعايير الحديثة، وتعزيز مكانتها في النظام المالي الدولي. وهذا الجانب مهم ليس فقط لأغراض المكافحة الجنائية، بل أيضًا لحماية سمعة الدولة المالية والاقتصادية، وتفادي العزلة أو القيود التي قد تُفرض على الأنظمة التي تُعد ضعيفة في هذا المجال (لهذيلي واخرون، 2021، ص. 47).

سابعًا: نشر الوعي وتعزيز الثقافة القانونية والرقابية

لا تقتصر مكافحة غسيل الأموال على الدولة ومؤسساتها الرسمية، بل تحتاج أيضًا إلى وعي مجتمعي ومهني يسهم في الحد من البيئة الحاضنة لهذه الجريمة. فكلما ارتفع مستوى المعرفة بخطورة غسل الأموال، وآثاره الاقتصادية والسياسية والأمنية، زادت فرص الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، وتراجعت قابلية بعض الأفراد أو الجهات للانخراط فيها أو التستر عليها. ولهذا فإن نشر الثقافة القانونية والمالية والأمنية يمثل أحد المداخل الوقائية المهمة في المكافحة (البقلي، 2010، ص. 15؛ حمزة، 2019، ص. 22).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويشمل ذلك تنظيم برامج تدريبية وتوعوية للعاملين في المصارف، ومؤسسات الصرافة، والجهات الرقابية، وأجهزة إنفاذ القانون، بالإضافة إلى إدماج موضوعات الشفافية والنزاهة وخطورة الجرائم المالية في الخطاب التثقيفي والإعلامي. فبناء الوعي العام لا يسهم فقط في دعم الامتثال والإبلاغ، بل يساعد أيضًا في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، ويدعم البيئة الوطنية الرافضة للفساد والاقتصاد غير المشروع (الغنام، واخرون، 2026، ص. 17)

ثامنًا: تعزيز حماية الأمن القومي من خلال سياسة شاملة لمكافحة غسيل الأموال

إن حماية الأمن القومي من أخطار غسيل الأموال لا تتحقق من خلال إجراء منفرد أو مؤسسة واحدة، وإنما تتطلب تبني سياسة شاملة تتكامل فيها الأبعاد القانونية، والرقابية، والاقتصادية، والتقنية، والأمنية، والتوعوية. فهذه الجريمة، بما تملكه من قدرة على التكيف والتخفي والامتداد، تفرض على الدولة أن تتعامل معها بمنطق استراتيجي بعيد المدى، يقوم على الوقاية والكشف المبكر والردع والتنسيق والتحديث المستمر للآليات المعتمدة (الشقير، 2023، ص. 24).

وفي هذا السياق، فإن تعزيز الأمن القومي يقتضي بناء مؤسسات قوية وشفافة، وتحصين النظام المالي من الاختراق، وتجفيف منابع الاقتصاد الموازي، والحد من الفساد، وتطوير نظم المراقبة والتحليل، وربط ذلك كله بإرادة سياسية واضحة تدرك أن مكافحة غسيل الأموال ليست مجرد التزام قانوني أو مالي، بل هي ركيزة من ركائز استقرار الدولة وسيادتها وحماية مصالحها الوطنية (عبد الله، 2018، ص. 54).

تاسعًا: خصوصية المواجهة في الحالة الليبية

في الحالة الليبية، تزداد الحاجة إلى آليات فعالة وشاملة لمواجهة غسيل الأموال، بالنظر إلى التحديات التي فرضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية خلال السنوات الماضية. فالهشاشة المؤسسية، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وصعوبة الرقابة الكاملة على بعض التعاملات والمنافذ، قد تزيد من فرص تسلل الأموال غير المشروعة إلى الدورة الاقتصادية. ومن ثم، فإن حماية الأمن القومي الليبي تتطلب إعطاء أولوية خاصة لبناء منظومة فعالة لمكافحة غسيل الأموال، تقوم على تحديث التشريعات، وتقوية المؤسسات الرقابية، ورفع كفاءة القطاع المصرفي، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية (الدرويش واخرون ، 2026، ص. 29).

كما أن نجاح هذه المواجهة في ليبيا يرتبط بمدى قدرة الدولة على استعادة فاعلية مؤسساتها، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وتعزيز الشفافية، وإغلاق الثغرات التي تستغلها الشبكات غير المشروعة. فكل تقدم في هذا الاتجاه لا يسهم فقط في الحد من غسل الأموال، بل ينعكس أيضًا على تقوية الأمن القومي الليبي سياسيًا واقتصاديًا ومؤسسيًا (لعدوي، 2019، ص. 33).

يتضح من هذا المحور أن مواجهة غسيل الأموال تمثل مدخلًا أساسيًا من مداخل تعزيز حماية الأمن القومي، لأن هذه الجريمة لا تهدد الاقتصاد وحده، بل تمتد آثارها إلى السياسة، والإدارة العامة، والثقة المجتمعية، والاستقرار المؤسسي. ومن ثم، فإن بناء سياسة فعالة لمكافحتها يتطلب منظومة متكاملة تشمل التشريع، والرقابة، والامتثال المصرفي، والتقنيات الحديثة، والتنسيق المؤسسي، والتعاون الدولي، والتوعية المجتمعية .

كما يتبين أن فعالية هذه المواجهة ترتبط بقدرة الدولة على النظر إلى غسيل الأموال بوصفه تهديدًا استراتيجيًا للأمن القومي، لا مجرد مخالفة مالية معزولة. ولذلك فإن تعزيز الشفافية، وتقوية المؤسسات، وتطوير الأنظمة الرقابية والقانونية، وتجفيف منابع الفساد والاقتصاد الموازي، تمثل جميعها خطوات ضرورية في سبيل حماية الدولة ومصالحها العليا من هذا الخطر المتنامي (الشقير، 2023، ص. 24).

الاستنتاجات

1. غسل الأموال لم يعد جريمة مالية تقليدية، بل أصبح ظاهرة مركبة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية تمسّ الأمن القومي بصورة مباشرة.
2. ترتبط جريمة غسل الأموال بجرائم أصلية خطيرة، مثل الفساد والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، مما يزيد من خطورتها على استقرار الدولة ومؤسساتها.
3. يؤدي غسل الأموال إلى إضعاف الاقتصاد الوطني من خلال تشويه المنافسة، وإرباك الأسواق، والتأثير في السياسات النقدية والمالية.
4. تترك عمليات غسل الأموال آثارًا سياسية سلبية تتمثل في تغذية الفساد، وشراء النفوذ، واختراق بعض مؤسسات الدولة، بما يضعف هيبة القانون والشرعية المؤسسية.
5. يؤثر غسل الأموال في سمعة الدولة المالية والمصرفية، ويقلل من ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في بيئتها الاقتصادية والتنظيمية.
6. يشكل غسل الأموال تهديدًا للأمن القومي لأنه يسهم في دعم الشبكات الإجرامية، ويهيئ بيئة مناسبة لتمويل أنشطة تهدد الأمن والاستقرار.
7. كشفت الدراسة أن العلاقة بين غسل الأموال والأمن القومي علاقة تكاملية، حيث تتداخل الآثار الاقتصادية والسياسية والأمنية لتنتج تهديدًا مركبًا للدولة.
8. لا تكفي المعالجة القانونية وحدها لمواجهة غسل الأموال، بل تتطلب الظاهرة مقاربة شاملة تجمع بين الردع القانوني، والرقابة المؤسسية، والتعاون الدولي، والتطور التقني.
9. إن فعالية مكافحة غسل الأموال ترتبط بمدى كفاءة المؤسسات المالية والأمنية والقضائية، وبقدرتها على التنسيق وتبادل المعلومات بشكل مستمر.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. تمثل مكافحة غسل الأموال أحد المداخل الأساسية لتعزيز حماية الأمن القومي وصيانة استقرار الدولة في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

التوصيات

1. ضرورة تحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال بما يواكب التطورات المستحدثة في الجرائم المالية والرقمية.
2. تعزيز دور الأجهزة الرقابية والمالية وتزويدها بالوسائل القانونية والتقنية اللازمة لرصد العمليات المشبوهة وتتبعها.
3. دعم وحدات التحري المالي ورفع كفاءتها البشرية والفنية بما يمكنها من الكشف المبكر عن أنشطة غسل الأموال.
4. توسيع نطاق التعاون بين المؤسسات الأمنية والقضائية والمصرفية لضمان التكامل في مواجهة هذه الجريمة.
5. تطوير آليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات، نظرًا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به جرائم غسل الأموال.
6. توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية وكشف الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المشبوهة.
7. تعزيز إجراءات الامتثال داخل المصارف والمؤسسات المالية، وخاصة ما يتعلق بالتحقق من هوية العملاء ومراقبة مصادر الأموال.
8. نشر الوعي المجتمعي والمؤسسي بمخاطر غسل الأموال وآثاره على الاقتصاد والأمن والاستقرار السياسي للدولة.
9. إعداد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المجالات الأمنية والمالية والقضائية لرفع كفاءتهم في التعامل مع جرائم غسل الأموال.
10. اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة غسل الأموال تكون مندمجة ضمن سياسات حماية الأمن القومي بأبعاده المختلفة.
11. تشديد الرقابة على القطاعات الأكثر عرضة للاستغلال في عمليات غسل الأموال، مثل الصرافة، والعقارات، والتحويلات المالية، وبعض الأنشطة التجارية عالية المخاطر.
12. تعزيز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات العامة والخاصة للحد من الفساد الذي يشكل بيئة مساعدة على انتشار غسل الأموال.

الخاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن غسل الأموال لم يعد مجرد جريمة مالية، بل أصبح تهديدًا مباشرًا للأمن القومي لما يترتب عليه من آثار اقتصادية وسياسية وأمنية تمس استقرار الدولة ومؤسساتها. فهو يسهم في إضعاف الاقتصاد الوطني، وتغذية الفساد، ودعم الجريمة المنظمة، بما ينعكس سلبًا على قدرة الدولة في فرض القانون وحماية مصالحها العليا.

كما أظهرت الدراسة أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب القانوني فقط، بل تشمل تعزيز الرقابة المالية، وتطوير التشريعات، ودعم التعاون الدولي، ورفع كفاءة الأجهزة المختصة. ومن ثم، فإن مكافحة غسل الأموال تمثل ضرورة استراتيجية لحماية الأمن القومي وصون استقرار الدولة.

المراجع

1. أستول، ج.، حوناس، ر.، عمي، م.، وسلامون، أ. (2024). جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات: الواقع وسياسات المكافحة. دار جامعة نايف للنشر.
2. البقلي، هيثم عبد الرحمن. (2010). غسيل الأموال كإحدى صور الجريمة المنظمة: بين الشريعة والقانون المقارن. المنهل.
3. بلقزيز، عبد الإله. (1989). الأمن القومي العربي: مصادر التهديد وسبل الحماية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. حمزة، أريج خليل. (2019). جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها. مجلس القضاء الأعلى.
5. الدرويش، ترتيل تركي، السيد، سامح محمد، وهلال، كريم محسن. (2026). آليات الكشف والمنع عن الأنشطة الإرهابية على الحدود. دار جامعة نايف للنشر.
6. سفر، أحمد. (2006). جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية. المؤسسة الحديثة للكتاب.
7. سميث، ألكسندر، وهلال، كريم محسن. (2026). تحديات وفرص استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود وأنظمة الهوية. دار جامعة نايف للنشر.
8. الشقير، عبد الرحمن بن عبد الله. (2023). الأمن السائل. دار جامعة نايف للنشر.
9. عبد الله، محمد علي. (2018). جريمة غسيل الأموال وأثرها على الأمن القومي (رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية
10. العدوي، محمد أحمد. (2019). الأمن الوطني: المفاهيم والأطر النظرية والسياسات في ضوء التطورات العالمية والعربية. دار الشقري للنشر.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

11. الغنام، هشام، أبو شامة، عباس، الخالدي، غالب عواد، والحميدي، عزام خالد. (2026). تعزيز الأمن الوطني في مواقع التواصل الاجتماعي: سياسات ورؤى مبتكرة. دار جامعة نايف للنشر.
12. لهذيلي، عبد الرحمن بن محمد، الرويس، أروى بنت محمد، والمقوشي، وائل محمد. (2021). دور المؤسسات المالية في الحد من جرائم غسل الأموال. دار جامعة نايف للنشر.
13. المرجان، عبد الرزاق، كيم، كينغون، عثمان، عامر، رامشندان، سندرسن، ريش، ألكسندر، سبير، جورج، ونبيه، ندى. (2021). دور المؤسسات المالية في الحد من الجرائم المعلوماتية: الاحتيال المالي أنموذجًا. دار جامعة نايف للنشر.
14. مركز الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. (2024). الملتقى الأول لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية: تقرير الملتقى 2023. دار جامعة نايف للنشر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).